

الملخص

إنَّ النظام السياسي في سوريا يُعدُّ واحداً من الأنظمة الشمولية التي يسيطر فيها نظام الحزب الواحد على السلطة السياسية لذلك كان من الطبيعي أن تشمل موجة الاحتجاجات التي اجتاحت كثيراً من البلدان العربية في عام ٢٠١١. ويأتي ليكون (موضوع واقع ومستقبل النظام السوري في ظل أزمة ٢٠١١) من المواضيع الحيوية والمهمة ليس على صعيد النظم السياسية وحسب وإنما على صعيد العلاقات الدولية لما خلقت هذه الأزمة من أبعاد تعدت الإطار السوري الداخلي إلى الإطار الإقليمي والدولي. ومن هنا تأتي تأثيرات هذه الأزمة بأبعادها التنظيمية الداخلية والخارجية على النظام السياسي في سوريا فيما يتعلق ببقائه أو زواله. فقد مرت سنوات على هذه الأزمة قدمت فيها تضحيات كثيرة على الصعيد البشري أو الإنمائي وتشعبت فيها التدخلات الخارجية والمصالح الدولية فكان هنالك فواعل النظام السياسي والمعارضة والنظام الدولي والإقليمي كلها تشترك في تسيير وتوجيهها هذه الأزمة لكنها بالتالي تتمثل ببقاء هذا النظام من عدمه.

جاءت الأطروحة في ثلاثة فصول رئيسية ، إضافة إلى فصل تمهيدي تناول مفهوم الأزمة الدولية والمفاهيم المقاربة أولاً والنظام السياسي السوري وبنيتة الهيكلية ثانياً، أما الفصل الأول فشرح الأبعاد الداخلية للأزمة السورية، بينما تناول الفصل الثاني الأبعاد الخارجية للأزمة السورية، وأخيراً ركز الفصل الثالث باستشراف مستقبل النظام السياسي السوري في ظل أزمة ٢٠١١.

وتأتي أهمية البحث في كونه يعالج قضية كالقضية السورية التي تجاوزت انعكاساتها الفضاء الداخلي إلى الفضاء الإقليمي والدولي ووضعت بقاء النظام السياسي من عدمه على المحك.

و يستنتج البحث حقيقة مهمة تتلخص بأن هناك عوامل داخلية محلية وخارجية إقليمية ودولية تسببت في تعقيد الأزمة في سورية وإطالة أمدها ، فضلاً عن أن الأزمة كشفت عن وجود تفكك النظام العربي الإقليمي و تباين مواقف الدول العربية و عجزها عن احتواء هذه الأزمة وحلها ، الأمر الذي ساهم في تحويلها إلى أزمة إقليمية و دولية .